

المحاضرة السابعة: نشاط الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحزب الشعب الجزائري (1945 - 1954)

بعد سنة من توقف الحياة السياسية واختفاء الصحافة الوطنية وفتح السجون والمعتقلات والمتابعات، صدر ما سمي بالعفو العام سنة 1946، فرجع السياسيون إلى ميدان النشاط ولكن بدرج جديد، وعادت العلاقات مع الفرنسيين وفي حذر شديد. وكانت هذه المشاعر متبدلة، فالفرنسيون أيضا، إدارة ومدنيون، كانوا يعرفون أنهم حفروا هوة سحيقة بينهم وبين عملائهم، وقد كان الحاكم العام عندئذ هو "يف شارل شاطينو" (Yves Charles Châtel) الاشتراكي الذي يتهمه المستوطنون بموالاة الجزائريين وأعلنت السلطات منشغلة بوضع دستور للجمهورية الرابعة، وفي انتظار القانون الخاص أخذ السياسيون الجزائريون يؤلفون أحزابا جديدة على انقاض الأحزاب القديمة استعدادا للانتخابات التشريعية في فرنسا والجزائر.⁽¹⁾

أ . الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والثورة بالقانون:

لم ينتظر فرحات عباس بعد الافراج عنه بمعية الدكتور "سعدان" والشيخ "الإبراهيمي" في شهر مارس 1946 على اثر العفو العام الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في حق المتهمين بالثورة والتحرير لها في الثامن ماي 1945 حيث قام بتأسيس حزب جديد سماه (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) اشتق اسمه وروحه كما يبدو من البيان الجزائري، أو من تجربة حركة أحباب البيان الجزائري التي حلتها السلطات الاستعمارية عقب المجازر التي ارتكبتها في هذا اليوم ضد الجزائريين في مدن خراطة وسطيف وقالمة. ولخص فرحات عباس مطلبه في مقتطف من النداء الذي وجهه إلى الشبيبة الجزائرية والفرنسية بمناسبة تأسيسه في شهر أبريل 1946 بقوله: ((لا نريد إدماجا، ولا سيّدا جديداً، ولا انفصالا، وإنما نريد شعباً فنياً يتولى تنقيف نفسه اجتماعياً وديمقراطياً ويحقق تطوره العلمي والصناعي، ويحمل رسالة انبعاثه معنوياً وفكرياً، ومرتبطة بأمة عظيمة متحررة الفكر)).⁽²⁾

التف حول فرحات عباس المنتخبون والأعيان والسياسيون الذين شاركوا في بعث البيان منهم المحاميان "بومنجل" و"قدور ساطور"، والاطباء: "أحمد الشريف سعدان" و"بن لهليل" و"أحمد فرنسيس" والأساتذة: "محداد" و"حميد بن سالم" و"بن قادة" وغيرهم.⁽³⁾

شارك الاتحاد الديمقراطي في الانتخابات التشريعية في 2 جوان 1946، وفاز فيها الاتحاد بفوز ساحق، حيث نال 72.5 % من الأصوات أي 11 مقعداً في المجلس الوطني الثاني التأسيسي من مجموع 13 مقعداً مخصصة للمسلمين، ومن الذين رشحهم الحزب في الانتخابات الدكتور "سعدان" عن عمالة الجزائر.⁽⁴⁾ الذي كان تدخله في جلسة 23 أوت شجاعاً وحازماً ومغضبا للفرنسيين استتكره حينها، لقد صعد سعدان إلى المنصة وتحدث عن العنصرية والاعتراب، والقمع، فتطرق إلى مجازر 8 ماي، فصمت النواب الفرنسيون هذه المرة، ثم واصل سعدان متسائلا: هل أنا فرنسي أم لا؟، فرد الرئيس: أنتم

في برلمان فرنسي، وإن لم تدركوا ذلك فأخرجوا !. فلم يكن من "سعدان" إلا أن هاجمه قائلاً: إذا لم تعطنا فرنسا الحقوق الواجب إعطاؤها إيانا، فإننا سنذهب. ثم صمت سعدان قليلاً، ثم واصل يقول: لا نريد أن نكون سوى رجالاً أحراراً، فتعالت أصوات النواب المستكرين في القاعة فتدخل فرحات عباس قائلاً: لقد انتظرنا هذه الفرصة مدة 116 سنة...، فالرجاء كونوا كرماء، فمن المحتمل أننا لا نملك الكيفية... لكن لو حدث هذا منذ سنة 116 سنة خلت، كنا تحصلنا عليها.⁽⁵⁾ وقيل أن "فرحات عباس" قال عبارة أخرى: ((أيها السادة لقد صبرنا على سماع مكروه قولكم مدة 117 سنة فهلا صبرتم على سماع صوتنا ساعة ؟)).⁽⁶⁾

كان "عباس" يؤمن كما يقول بموضوع ((الثورة بالقانون)) التي يراها تعود بالنفع على سكان الجزائر،⁽⁷⁾ وعلى هذا الأساس قدم هو ورفاقه من نواب الحزب للبرلمان الفرنسي مشروع تأسيس الجمهورية الجزائرية كانت من أهم مواده الرئيسية ما يلي:

- 1 - أن الجمهورية الفرنسية تعترف بالاستقلال الذاتي التام للجزائر وتعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية وبالحكومة الجزائرية وبالراية الجزائرية.
- 2 - إن الجمهورية الجزائرية عضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين مشتركة تشرف على سلطات الاتحاد، وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.
- 3 - تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة في جميع القطر وتشرف على جميع الموافقات الداخلية وحتى على الشرطة.
- 4 - يتمتع كل فرنسيوي الجزائر في الجزائر بالجنسية الجزائرية وعليه فيتمتع بجميع الحقوق المخولة للمواطن الجزائري، وحتى حق التصويت وتقليد الوظائف العمومية، ومن جهة أخرى يتمتع الجزائري في فرنسا بالجنسية الفرنسية، وعليه يتمتع في التراب الفرنسي بجميع الحقوق المخولة للمواطنين الفرنسيين وحتى التصويت وتقليد الوظائف العمومية، ويمكن لهذين المقتضيين أن يمتدا إلى جميع أعضاء الاتحاد الفرنسي، بعد المصادقة عليهما.
- 5 - تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية، ويكون التدريس العمومي إجبارياً بهاتين اللغتين في جميع طبقات التعليم وتتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول يد جميع الجزائريين ذكورا وإناثاً.
- 6 - إن المدارس العمومية الموجودة الآن في الجزائر تبقى على حالها الراهن.
- 7 - سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى، إلا أن مصاريف هذه المدارس تتحملها الميزانية الفرنسية.⁽⁸⁾

سعى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من أن يقنع الجمعية التأسيسية الفرنسية أن تقبل مشروعه بهدف إنشاء جمهورية جزائرية محلية ولكنها متحدة مع الاتحاد الفرنسي، وتقوم على أساس ازدواج جنسية فرنسيي الجزائر والجزائريين، ولكن كل ذلك كان بدون جدوى ورفض مشروع "عباس" ورفاقه وصوتت الجمعية التأسيسية في الخامس أكتوبر 1946 على قانون يستمر بموجبه التمييز بين الهيئتين الانتخابيتين.⁽⁹⁾

وعندما قامت الجمهورية الرابعة أدركت تحقيق بعض الإصلاحات ولو كتعمية لطموح الجزائريين الذي تعذبوا من أجل فرنسا في الحرب، فعكفت الحكومة الفرنسية على وضع بعض الإصلاحات صادق عليها البرلمان الفرنسي يوم 20 ديسمبر الذي أطلق عليه دستور 1947. وما هو في الحقيقة إلا إصلاحات هامشية، لا ترضي حتى جماعة المعتدلين من حزب "عباس" فقدموا استقالتهم من مجلس الجمهورية احتجاجا عليها.⁽¹⁰⁾

ب - حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية):

بعد الإفراج على فرحات عباس ورفاقه على اثر العفو العام في 16 مارس 1946 وتأسيسه لحزبه الاتحاد الديمقراطي الجزائري وخوضه أول انتخابات في 2 جوان لتشكيل المجلس التأسيس الفرنسي الثاني باسمه، وتحقيقه لانتصار باهر بحصوله على 11 مقعد من أصل 13 مقعد في القائمة الانتخابية من الدرجة الثانية. كما أشرنا من قبل. توسع العفو ليشمل في شهر أكتوبر من نفس السنة "الحاج مصالي" رئيس حزب الشعب الجزائري الذي كان مناضله ينشطون في السرية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939 وقد حملّه الحزب الشيوعي مسؤولية المجازر التي ارتكبت في الثامن ماي 1945 في إطار نشاطه ضمن حركة أحباب البيان والحرية.

عاد "مصالي" من منفاه ببرازافيل، وسمح له دخول الجزائر التي كانت محظورة عليه، لكن شعبيته قد ازدادت وتعدت حدود الجزائر، وكبر في أعين الشباب لما عاناه من السجن والمنفى، كما أصبح يعتبر عند المناضلين الأب الروحي للحركة الوطنية الجزائرية، وبطل مطلب الاستقلال، ولم يبق له سوى العودة إلى النشاط السياسي والجماهير في اطار قانوني من جديد.⁽¹¹⁾

هيأت هذه العودة القانونية لمصالي حسب "محفوظ قداش"، دعوة الاشتراكيين الفرنسيين الذين اتصلوا به في برازافيل ونصحوه بالمشاركة في الحياة السياسية، وكانوا يقصدون بذلك الانتخابات التي كانت ستجرى في الجزائر من جهة. وكذلك استقبله في باريس وفدٌ مشكّلٌ من سياسيين عرب يتقدمهم "عزام باشا" الأمين العام للجامعة العربية الذي أخبره قائلا: ((بأن الممتنعين هم دائماً على خطأ)) من جهة ثانية، وأيضا تأثره بنجاحات نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ودعايتهم من جهة ثالثة، فأقنع اللجنة المركزية بأهمية العمل البرلماني والمشاركة في الانتخابات، وساعده في ذلك سلطته المعنوية في

فرض وجهة نظره على رفاقه. كان مصالي يريد من ذلك أن يرى الحزب يدخل في مرحلة الشرعية وأن يفتح على المثقفين، ويجد الدعم من الليبراليين، غير أن قناعته كانت بأن حزب الشعب هو الحزب الوحيد الذي كان يمثل الشعب الجزائري ويعبر بحق عن تطلعاته وآماله الوطنية.⁽¹²⁾

كان يوم 10 نوفمبر 1946 هو موعد الانتخابات البرلمانية الفرنسية لتعيين 31 نائباً بالمجلس الوطني الفرنسي، في أول مجلس في الجمهورية الفرنسية الرابعة، فقدّم حزب الشعب الجزائري قائمة مرشحيه باسمه وهو الذي كان قبل أربعة أشهر يعتبر كل من يشارك في الانتخابات خائناً مرتداً. لكن الإدارة الاستعمارية رفضت القائمة بحجة أن حزب الشعب الجزائري قد حُلّ منذ سنة 1939، فاستدعى الأمر تقديم نفس القائمة باسم تشكيلة مغايرة، فوقع الاختيار على تسمية (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، وهكذا ظهرت هذه الحركة بصفة رسمية في شهر نوفمبر 1946.⁽¹³⁾

كان بإمكان قوائم مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية الفوز لو لم تتدخل الإدارة الاستعمارية بالمناورة والتزوير، وظهر منذ البداية في قضية رفض ترشّح مصالي ممثلاً لولاية الجزائر. كما رفضت قوائم مرشحي الحزب في وهران وسطيف ولم يخطر الحزب بذلك إلا بعد انقضاء الآجال القانونية للترشيحات. وبالتالي لم تحصل حركة انتصار الحريات الديمقراطية سوى على خمسة مقاعد من مقاطعة قسنطينة حيث انتخب كل من: (الأمين دباغين، وجمال درور، ومسعود بوقادوم) ومقعدان في مدينة الجزائر حيث انتخب كل من: (أحمد مزغنة ومحمد خيضر)، وقد ترشح لهذه الانتخابات أيضا ثمانية مرشحين عن الإدارة ومرشحين عن الشيوعيين في حين لم يقدم فيها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مرشحين عنه.⁽¹⁴⁾

بالرغم من الفوائد الجمة التي عادت على حزب الشعب الجزائري جراء الحملة الانتخابية التي قادها مناضلوه باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي طرح فيها مرشحوه خلال التجمعات الشعبية قضية السيادة الوطنية وطالبوا بالاستقلال لأول مرة بعد غياب دام سبع سنوات. ولقيت هذه الأفكار القبول الحسن في الأغلبية الساحقة من السكان بالرغم من العراقيل التي وضعتها الإدارة الاستعمارية في وجهها. فإن المناضلين أصيبوا جراء هذه المشاركة بشيء من اللبلة نتيجة هذا التحول من النقيض إلى النقيض، فمن الامتناع عن المشاركة في الانتخابات إلى خوض غمارها، فحيرت الكثير، أدت إلى ظهور بعض الاعتراضات والاحتجاجات، ووجه اللوم والعتاد إلى اللجنة المركزية لأنها كشفت عن جزء من التنظيم الذي كان إلى غاية ذلك الحين في كنف السرية.⁽¹⁵⁾

من هذا المنطلق؛ ارتأت قيادة الحزب أن تبادر بتوضيح الأمر فعقدت مؤتمراً استثنائياً للحزب يومي 15 و16 فيفري 1947 ضم قرابة ستين مندوباً حسب بن يوسف بن خدة و54 مندوباً حسب شهادة محمد عصامي الذي حضر المؤتمر باسم الولاية الحزبية (بسكرة الأوراس)، وكان إلى جانب كل من: جمال درور، محمد خيضر، بلقاسم راجف في مكتب المؤتمر الذي ترأسه "الحاج مصالي".⁽¹⁶⁾

كانت النتائج النهائية التي خرج بها المؤتمر قد أرضت جميع التيارات داخل الحزب: فأنصار العمل السري تقرّر الإبقاء على حزب الشعب الذي أوكل الإشراف عليه للمناضل "أحمد بودة"، ودعاة الشرعية وافق المؤتمر على ترسيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أوكل أمر الإشراف لإدارتها إلى المناضلين: "السعيد عمران"، و"شوقي مصطفى" و"الحاج شرشالي". أما التيار الثالث الذي كان يؤمن بالعنف الثوري فأنشأ له المنظمة الخاصة (O.S) استعداداً للثورة المسلحة وأسند مسؤوليتها للمناضل محمد بلوزداد.⁽¹⁷⁾

مهما يكن أمر؛ فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية واصلت نشاطها، وشاركت من جديد في الانتخابات البلدية في شهر أكتوبر بعد شهر من صدور المسمى بقانون الجزائر في 20 سبتمبر 1947، واستطاعت أن تتقدم على غيرها من الأحزاب الأخرى، وظهرت على أنها حقيقة حركة شعبية مدعمة جماهيرياً، وتعكس تطلعات الطبقات الاجتماعية الفقيرة وطموحات الطبقة الوسطى الصغيرة فقد حصلت حركة الانتصار على 33 % من المقاعد المخصصة للهيئة الانتخابية الثانية، يليها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بنسبة 18 % ثم الحزب الشيوعي بنسبة 4 % . أما 45 % المتبقية فقد كانت من نصيب (المستقلين) الموالين للإدارة الاستعمارية والمدعومين منها، ومع ذلك فإن الفوز يرجع إلى حركة الانتصار التي استولت على أربعة أخماس من مجموع البلديات الجزائرية وبالمدن الكبرى.⁽¹⁸⁾ وعلى سبيل المثال المدن التي حققت فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية نذكر: الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، تلمسان، سكيكدة، الأخضرية، ذراع الميزان، مليانة، تنس، مستغانم، سيدي بلعباس، سوق أهراس، دلس، برج منايل، وتبسة.⁽¹⁹⁾

لم يتضمن برنامج حركة انتصار الحريات الديمقراطية عبارة الاستقلال عن طريق الثورة كما كان الحال مع حزب الشعب فقد كان يرفض (الواقع الاستعماري)، أما الحركة الجديدة . حركة الانتصار، كما أصبحت تدعى اختصاراً . فقد قبلت بالتعامل مع الواقع الاستعماري كالاقتضيات والقوانين المعمول بها. ومن أبرز أعضاء الحركة الدكتور "الأمين دباغين"، و"حسين الأحول" و"محمد خيضر" و"أحمد مزغنة" و"ابن يوسف بن خدة"، وقد دخل في الحركة عدد من المثقفين بالعربية والفرنسية، بعد أن كان النجم ثم حزب الشعب لا يضم في أغلب الأحيان إلا مناضلين بسطاء معظمهم من العمال المهاجرين، كما انظم للحركة عدد من الجنود الجزائريين المتمرسين على أساليب الحرب بعد خدمتهم في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية، وقد وصل بعضهم إلى رتبة متقدمة في العسكرية، إضافة إلى بعض العاملين في الإدارة، فكان أعضائه مزيجاً من العناصر المتميزة بالثقافة والثروة والمهنة، ولكن كان يجمعها الإيمان بالنضال وروح الاستقلال.⁽²⁰⁾

في الجانب الإعلامي أصدرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عدة صحف، البعض منها كان يبدو مستقلاً، لكنها كانت في الحقيقة تخضع لإدارة الحزب، كانت تقودها شخصيات متعاطفة أو

مناضلين مثل: جريدة (المغرب العربي) التي صدرت في جوان 1947 وجريدة (المنار) في 1951، في حين كانت صحف أخرى عبارة عن منشورات سرية: (الأمة الجزائرية) اللسان الحال السري لتيار التحرير الوطني جوان 1946 والتي تعززت بمنشور باللغة العربية (صوت الأحرار)، كما ترسخت صحيفة (الجزائر الحرة)، وهي التي صادرت الإدارة الاستعمارية أغلب أعدادها خلال سنتين من 1949 إلى 1951، ولم تتمكن حركة انتصار الحريات الديمقراطية من إصدار سوى 29 عددا ومنها 28 عددا صدرت من قبل الشرطة. فلم يكن باستطاعة الحركة التعبير عن آرائها ضمن الإطار القانوني والاستعماري، فضاغت من نشراتها ومطوياتها الداخلية، واللقاءات والاجتماعات التي كانت تعقد بشكل خاص بمناسبة الانتخابات، وكانت تمكن مرشحي ومنتخبي الحزب من الاحتكاك مباشر بال جماهير، وكانت دعاية الحزب تروج بكتمان شديد في جميع الأماكن التي تلتقي مجموعات من الجزائريين كمقرات الجمعيات الرياضية والحركات الشبانية والجمعيات الثقافية وفي المقاهي المغاربية والحفلات العائلية، فانتشر حضورها على كافة المستويات.⁽²¹⁾

وكان حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) حاضرا في خارج الجزائر على مستوى العلاقات المغاربية البينة، إذ كان الحزب الوحيد الذي يمثل الجزائر سواء في الاتفاق الموقع مع الحزبين الأتنيين، الدستوري التونسي والاستقلال المغربي عام 1946، أو في القاهرة بلجنة التحرير المغرب العربي التي تأسست سنة 1948 من طرف الأحزاب المغاربية الثلاث. كما أسمع الحزب صوته في كبرى المؤتمرات الدولية الدولية؛ في جويلية 1948 بمؤتمر معاداة الإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا حيث تم التصويت على مذكرة تؤيد مجلس تأسيسي جزائري سيد، وهي التي تم إعادة طرحها في أكتوبر 1948 وفي فيفري 1949، كما رافعت الحركة عن نفس البرنامج في مؤتمرات السلام والمهرجانات العالمية للشباب ببراغ 1947 وبودابست 1949 وببرلين في 1951 حيث مثلها الطلبة والكشافة الإسلامية الجزائرية. وخطبت الحركة في مناسبات عديدة لمنظمة الأمم المتحدة، ففي شهر أكتوبر عرضت لائحة تطالب بمجلس تأسيسي جزائري سيد للشعب الجزائري عن طريق أحد الوفود بمؤتمر الشعوب . سلم الحزب مباشرة للمنظمة الدولية برنامجه . وفي شهر نوفمبر 1948 قدمت الأحزاب المغاربية الثلاثة (الدستور، الاستقلال، وحركة الانتصار) مذكرة للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ألحت فيها على حقيقة وجود الدول: المغربية، الجزائرية، التونسية، واقترحت كحل للأزمة المغاربية:

أ - إلغاء نظام الاستعمار بشمال إفريقيا والاعتراف باستقلال المغرب والجزائر وتونس.

ب - انتخاب مجالس تأسيسية في كل واحدة من الدول الثلاث من أجل إعداد دستور ديمقراطي وتحديد ضمن إطار السيادة الوطنية المصالح الشرعية للأجانب المقيمين بشمال إفريقيا.

وفي شهر ديسمبر 1948 وجهت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مذكرة جديدة إلى هيئة الأمم المتحدة، وفي نداء آخر مرسل إلى نفس الهيئة في نفس الشهر من طرف "مصالي الحاج" قدم زعيم

الحزب الوطني الحصييلة السلبية لمائة وثمانية عشر سنة من الاحتلال، رافضا صيغة الاتحاد الفرنسي، ومدينا الحروب الاستعمارية بمدغشقر والهند الصينية واندونيسيا، كما أدان مخطط مارشال الذي يساعد البلدان الأوروبية على سحق الشعوب المستعمرة، بالتوازي مع رفضها الانحياز إلى أي طرف في الحرب الباردة التي واجهت فيها البلدان الغربية مع بلدان الكتلة السوفياتية، كما أنكرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على أي كان الحق في التحدث باسم الشعب الجزائري، ونددت بإدماج الجزائر في معاهدة المحيط الأطلسي، كون الجزائريين لم يبدوا رأيهم.⁽²²⁾

منذ عام 1949 بدأ حزب الشعب الجزائري يعرف حدوث أزمة داخلية عنيفة، ظهرت بوادرها بعد استقالة النائبين الدكتور "الأمين الدباغين" والصيدلي "جمال درور" من الحزب، ثم تلتها حادثة اكتشاف المنظمة الخاصة في شهر مارس 1950، وما ترتب عنها من متابعات قضائية وقمع لأفرادها الموقوفون من طرف السلطات الاستعمارية، جعلت الحزب يتكرر لها ويدعو لحلها. ثم تفاقمت الأزمة سنة 1951 باستقالة بعض القياديين من اللجنة المركزية أمثال "مصطفى شوقي" و"الشرشالي" وأعضاء آخرون.

ثم اشتدت الأزمة وصارت أكثر حدة وفي العلق خاصة بعد مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في الفترة ما بين 4 و6 أبريل 1953 بالجزائر العاصمة. الذي أدى إلى ظهور صراع بين فريقين:

- فريق بزعامة "مصالي الحاج" وأتباعه من أمثال ("أحمد مزغنة" و"مولاي مرياح" و"عبد الله فيلالي" و"عيسى عبدلي"...) الداعين إلى تحويل الصلاحيات المطلقة في إدارة الحزب للرئيس "مصالي" على مدى الحياة.
- فريق اللجنة المركزية الذي ينضوي تحته أمثال ("حسين لحول" و"كيوان عبد الرحمان" و"سيد علي عبد الحميد" و"بن يوسف بن خدة" و"أحمد بودة"...) المطالبين بمبدأ التسيير الجماعي للحزب.

فكانت صائفة 1954 منعرجا خطيرا لهذا الخلاف، الذي تجسد في إنبراء الخصمين إلى عقد مؤتمرين قبل نهاية مدة شهر. فقد عقد أنصار "مصالي" مؤتمرا في مدينة (هورنو. Hornu) ببلجيكا في الفترة ما بين أيام 13 و15 جويلية 1954، في حين عقد المركزيون مؤتمرا استثنائيا بالجزائر العاصمة في الفترة الممتدة ما بين 13 و16 أوت 1954، وقد عمل كلا الفريقين أثناء سير أشغال المؤتمرين على التتديد بالطرف الآخر وإقصائه، وكان تزامنا مع هذا الصراع، وجود فئة ثالثة يمثلها أعضاء من المنظمة الخاصة (O.S)، تعمل على فرض حل آخر للخروج من هذه الأزمة التي وصل إليها الحزب، وهو حل التعجيل بإشعال فتيل الثورة، وكانوا قد خطوا خطوات كبيرة وسريعة في بلوغ هذا المسعى.⁽²³⁾

(1) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص:141.

(2) أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص:263.

- (3) محفوظ قداش، تاريخ الحركة، مرجع سابق، ج2، ص:1032.
- (4) عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 698.
- (5) حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص:122.
- (6) محمد خير الدين، ((مات الحكيم سعدان))، البصائر، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، السنة الثانية من السلسلة الثانية، ع:55، 6 محرم عام 1368 هـ الموافق لـ 8 نوفمبر سنة 1948م، ص:3.
- (7) فرحات عباس، مرجع سابق، ص:143.
- (8) فرحات عباس، مرجع سابق، ص ص: 134 - 135.
- (9) أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص: 983.
- (10) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص:159.
- (11) بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص: 168 - 169.
- (12) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص:1079.
- (13) عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص:702. وأيضا: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص:171-172.
- (14) أحمد مهساس، مصدر سابق، ص:275.
- (15) بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص:172-173.
- (16) نفسه، ص ص:187-592.
- (17) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص:79.
- (18) عبد الحميد زوزو، الفكر، ص: 708.
- (19) بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 176.
- (20) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 141 - 142.
- (21) محفوظ قداش وجيلالي صاري، مرجع سابق، ص: 124.
- (22) نفسه، ص ص: 125 - 126.
- (23) أنظر: فرحات عباس، مصدر سابق، ص: 172. وأيضا: أحمد محساس، مصدر سابق، ص ص: 336 - 337.